*ميزان الفرص*

*مقالة في السلوك التنموي والدعوي*

*دخالد السيد محمد غانم*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كليةالعلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

khaeld.ghanem@mediu.ws

*خلاصة*——هذه المقالة تعرض لمقدمة موجزة حول مفهوم ميزان الفرص، وكيفية التفيل له ، والتطلع إلى الرؤية الواقعية له.

*الكلمات المفتاحية* ـ مفهوم ميزان الفرص ـ الفهم الشرعي قرآنا وسنة لاختيار الكوادر الصالحة .

# ***1 - المقدمة***

مقدمة للحديث عن معاني ميزان الفرص كما تفهم من القرآن والسنة والسيرة النبوية الشريفة، وكيفية التفعيل والرؤية الواقعية والنظرية والنصية لها مع إبداء الموقف الشرعي لها، وكيفية إفساء المجال لكوادر اخرى تستطيع أن تنتج وتعطي وتساهم فى رقي الفرد والمجتمع.

# **2 - موضوع المقالة**

**من ميزان الفرص ( الكفاءات )**

فالارتقاء بالمجتمع ينبع من الارتقاء بالأشخاص، ولاسيما إذا أعطيت مساحة لكوادر إيجابية ترى المصلحة العامة، وتسعى للإصلاح.

والواقع أنه "عندما يجور ميزان الفرص، وتتذبذب اتجاهاته على غير قانون أو ضابط، تضطرب شئون الأمة كلها، وتشيع الفوضى في أمورها.

فكم من عبقريات تدفن، وذكاء يخبو، ومواهب تموت!!

وكم من جثث تطفو، وأغبياء يتحكمون، وجهال يسودون ويقودون!!

ولن تقبل أمم الشرق على عصر جديد من العدالة والضياء، إلا يوم تجعل من تكافؤ الفرص قانوناً يطبق في أوسع دائرة تملكها طاقة البشر، لا يشذ في الخضوع له فرد من الأفراد، أو حالة من الأحوال"([[1]](#footnote-1)).

وخلق هذه الكوادر بإعطائهم الفرصة، وتمكينهم من اتخاذ القرار، يفتح لنا الآفاق، ويوجه العقول نحو الإصلاح.

إضافة إلى أنه يجعل القائد بصيراً بحال شعبه، خبيراً بظروف مجتمعه، رقيباً على مقدرات وطنه، وأميناً على بلده – من خلال عمله الدائم، وجهد وزرائه وقياداته المبذول – وحسبه – حينئذ – أنه قد قام بعمله أوفى قيام، وراقب ربه، وخشى يوم الحساب.

على أن "الحقيقة تجعلنا نلفت الأنظار إلى أن الحكم يجب أن يتعلم على أنه وسيلة إلى خدمة الشعب – لا إلى تسخيره – وإلى إفادته – لا إلى الإفادة منه، وأن الوظائف العامة، ليست سلعاً تباع في أسواق المحاباة والزلفى، بل هي مسئوليات جسيمة ينبغي أن يراعي – عند إسنادها، وعند الترقي في مراتبها – خير الأمة فحسب، وأن يتم ذلك ضمن حدود محكمة من الذمة والأمانة والضمير.

وإذا ما أردنا تطبيق هذا القانون العادل، وجب أن نعلن حرباً شعواء على فنون الرشوة والشفاعة، والوساطة المزورة.

وأن نطهر أمعاء الدولة من هذه الجراثيم التي التهمت صحتها، وجعلت الأداة الحكومية تدور كمن به مس من الجنون، حركات تتشنج، وتسترخي ولا طائل وراءها!!

وعندما تخلو وظيفة ما، فليس أحد – في طول البلاد وعرضها – أحق بها من أحد، إلا صاحب الكفاية بعلمه وتقدمه.

فيجب أن يصل إليه حقه وهو جالس في بيته، لا يتردد على الرؤساء راجياً!!

ومبدأ تكافؤ الفرص في ملء الوظائف الشاغرة، والترقية إلى كبراها، نعتبره الدعامة الأولى لأية نهضة يراد بعثها في البلاد.

فإن سر الفساد العريض المتغافل هنا وهناك، يرجع إلى جعل المناصب الخطيرة، والوظائف الصغيرة، فرصاً ينتهبها المحسبون، كأن الأمة خلت إلا من دمائهم المريضة!!

وإسناد العمل إلى من لا يستحقه فساد مزدوج، فيه تضييع للمصلحة العامة، وتهديد لمقدرة البلاد على السير والإنتاج.

وفيه استهانة بالأكفاء من المواطنين الصالحين، تترك في نفوسهم آثاراً سيئة من الغضب على دولة لا ترعاهم ولا تحترمهم([[2]](#footnote-2)).

وعلى هذا، فمبدأ تكافؤ الفرص، وإعطاء مساحة كبيرة للكوادر التي لها المقدرة على البذل والعطاء وإفادة الوطن في كافة المؤسسات.

إذا وضعنا هذه الأمور في المنظار، ولاقت حيز التطبيق الفعلي، ألم نجد واقعاً غير هذا، ونشعر بطعم الحياة الذي ذقنا مرارتها أعواماً!!

وخلاصة القول: ينبغي أن نعيد النظر دراسة وتأصيلا لمفهوم تكافؤ الفرص واختيار الكوادر البشرية والعقول الإنسانية التى تخدم وتعطى وتساهم فى الرقي، والتطبيق الواقعي له، حتى تعود الأمة الإسلامية إلى أوج عزها وكرامتها.

المراجع

1. الإسلام المفترى عليه – الشيخ / محمد الغزالي – الطبعة العاشرة عام 2010 م – نهضة مصر - القاهرة.

1. () الإسلام المفترى عليه – الشيخ / محمد الغزالي – ص70، 71- ط 10 عام 2010 م – نهضة مصر - القاهرة. [↑](#footnote-ref-1)
2. () راجع/ الإسلام المفترى عليه – الشيخ / محمد الغزالي - ص73، 74- ط10 عام 2010 م – نهضة مصر . [↑](#footnote-ref-2)